

Thinking Ahead for the Mediterranean

الثورة التونسية

فرصة للتحوّل الديمقراطي

ريم عيادي، سيلفيا كولومبو، ماريا كريستينا باسيلو، وناتالي توتشي¹

تعليق MEDPRO، 21 كانون الثاني/يناير 2011

على مدار عقود وتونس تعطي للعالم صورة عن سيادة الاستقرار فيها، وتميز نفسها عن باقي الدول العربية بمنجزاتها في مجال الاقتصاد الكلي والتقدم الذي أحرزته في مجالات النمو الاقتصادي، والصحة، والتعليم، وحقوق المرأة. لقد تحطمت هذه الصورة عن الاستقرار المتبدي الذي طالبت رؤيته يوم 14 كانون الثاني/يناير، عندما فر الرئيس زين العابدين بن علي هرباً من البلاد وسط انتشار حالة من الفوضى والقلق الاجتماعي الناجمة عن ارتفاع معدلات البطالة وعدم المساواة. إن الأحداث التي شهدتها تونس تدق ناقوس الخطر، ليس بالنسبة لهذا البلد ومستقبله فقط، ولكن للعديد من النظم في الشرق الأوسط، والتي عادة ما تؤخذ استدامتها على أنها أمر مسلم به. الآن، أصبحت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الإقليم محل تساؤل.

منذ تولي بن علي السلطة عام 1987، تم تأكيد استقرار تونس الزائف على حساب التراجع السياسي الشديد. وعلى مدار السنوات، أصبحت الدولة أحد أكثر النظم القمعية والاستبدادية في المنطقة. وأدى القمع المدني والسياسي المنهجي والكلّي إلى تعويق أية أشكال للتعبير عن الانشفاق، وشجع على انتشار الفساد على مختلف المستويات. ورغم انتشار التخويف، وانتهاك حقوق الإنسان، ونقص الحريات السياسية واستثناء الفساد، نجح بن علي والدائرة المحيطة به في تأمين تأييد السكان عن طريق توزيع الفوائد الاجتماعية. لقد دعم الاتحاد الأوروبي والفاعلون الخارجيون نظام بن علي بشكل غير مشروط تقريباً، تحكّم فيها سعي الرئيس السابق للتحرير الاقتصادي للبرالية الجديدة وتعاونه مع الاتحاد الأوروبي في أهدافه الأخرى، أبرزها مكافحة الإرهاب والهجرة غير المشروعة.

لقد كشفت الأحداث الأخيرة التي شهدتها تونس عن نقطة فاصلة بين الاستقرار المرئي والاستدامة على المدى الطويل، تلك النقطة التي يتحوّل فيها الوضع الراهن غير المستدام إلى عدم استقرار سياسي واجتماعي². إذا ما بحثنا الوضع على عمق أكبر، يتضح أن عدم قدرة النظام المتزايد على مجابهة التحديات الاقتصادية الاجتماعية الهائلة خلال العقد الماضي – بطالة الشباب، وتنامي التفاوتات الجهوية، والفساد – هي السبب وراء ذلك. فمعدلات البطالة بين الشباب الحاصلين على تعليم ثانوي وعالي تشهد تزايداً منذ عام 2006، حيث نجد ما يزيد عن 30% من السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة عاطلين عن العمل، وهو رقم قريب من الدول المجاورة، مصر (34%)، والجزائر (31%)، ولكنه أعلى من المعدلات في المغرب (16%)، وإسرائيل (18%)، وتركيا (19%) (انظر الشكل 1).

¹ أعد هذا التعليق في سياق مشروع MEDPRO (أفاق المستقبل)، وهو مشروع مدته ثلاثة سنوات ممول من برنامج العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإنسانيات التابع لبرنامج البحث الإطاري السابع التابع للمديرية العامة للبحث في المفوضية الأوروبية. ومالم تتم الإشارة إلى غير ذلك، فالآراء التي تم التعبير عنها هنا هي آراء المؤلفين فقط بصفتهم الشخصية ولا ترجع إلى أية مؤسسات يعملون فيها.

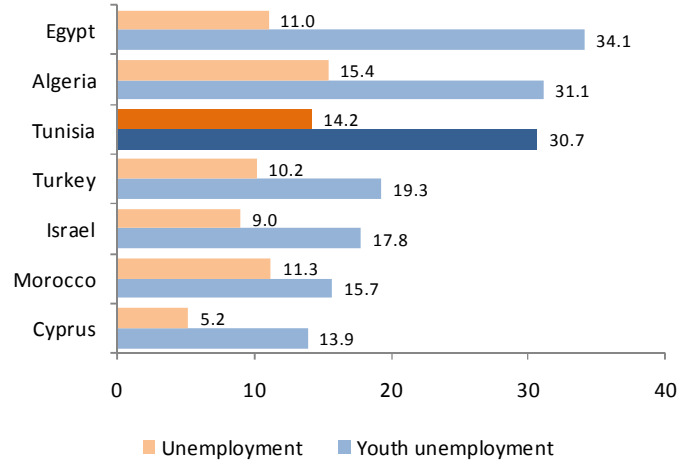
ريم عيادي هي زميل باحث أول في مركز دراسات السياسات الأوروبية والمنسق العام لمشروع MEDPRO. وسيلفيا كولومبو هي باحث شاب في معهد الشؤون الدولية. وماريا كريستينا باتشيلو محاضرة في الجغرافيا السياسية والاقتصادية في البلدان النامية في كلية الدراسات الشرقية "La Sapienza"، في جامعة روما. وناتالي توتشي هي نائب مدير معهد الشؤون الدولية.

² انظر سيلفيا كولومبو (2010)، تداعيات الصراعات المسلحة والاستبدادية الجديدة على استدامة الدولة، ورقة فنية صادرة عن MEDPRO، تشرين الأول/أكتوبر.

لقد ضاعفت الأزمة المالية العالمية من مشاكل سوق العمل التونسية، وبالنظر إلى اعتمادها الاقتصادي الكبير على الاتحاد الأوروبي، استمرت البطالة، وخاصة بين الخريجين، في الزيادة منذ عام 2006 (إلى 18.2% عام 2007 و 21.9% عام 2009)، في حين تباطأ توفير فرص العمل (من 80.000 فرصة عمل عام 2007 إلى 57.000 فقط عام 2009).³ وفي الوقت ذاته، رغم أن الوضع الاقتصادي العام في تونس شهد تحسناً خلال العقود الأخيرة، اتسعت التفاوتات الجهوية، حيث استبعد الجنوب والمركز/الغرب من التمتع بمزايا النمو المتواصل.

أضف إلى هذا المزيج افتقار المواطنين بدرجة كبيرة إلى الحقوق السياسية، وحرية التعبير، وإنشاء الجمعيات، والوصول إلى الإعلام الحر،⁴ وارتفاع معدلات الفساد،⁵ انفض العقد الاجتماعي غير المكتوب بين بن علي والشعب التونسي – الذي ينص على القمع في "مقابل" المزايا الاجتماعية.

شكل 1. البطالة فيما بين الشباب في تونس مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة (2006-2005)



المصادر: الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ومن ثم تشكلت أكبر الحركات الاحتجاجية في كانون الأول/ ديسمبر 2010 لأول مرة منذ إقامة نظام بن علي. وانتشرت الاحتجاجات بسرعة من سيدي بوزيد إلى تونس ومدن أخرى، ويوم 14 كانون الثاني/ يناير 2011، نجح المحتجون في الإطاحة بالرئيس. ورغم أن الاحتجاجات كانت في بدايتها مدفوعة بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، سرعان ما تحولت إلى احتجاجات سياسية الطابع حيث تضرب هذه المشاكل الاقتصادية الاجتماعية بجذورها في الأساس في المشاكل السياسية. لقد استخدمت الإصلاحات الاقتصادية في البداية كوسيلة لإعادة توزيع المزايا على عائلات الرئيس وقرينته الذي سيطر على اقتصاد البلاد، والفساد الذي نبذته المحتجون بعنف عوق أية احتمالية لتوفير فرص عمل.⁶

أن تونس تبين كيف أن العقد الاجتماعي القائم على القمع السياسي يحوي بذور فناءه. كما تظهر الأحداث الأخيرة في البلاد أيضاً أنه رغم أن العديد من النظم العربية أثبتت صلابتها لا يستهان بها أمام الأزمات التي ضربت بها في الماضي، لا يمكن أخذ الاستقرار السياسي والاجتماعي على أنه أمر مسلم به. إن نظماً أخرى في الإقليم تتشارك أيضاً إلى حد كبير نفس درجة الهشاشة والاستقرار الوهمي الذي أبدته تونس قبل وقوع هذه الأحداث العاصفة.

إن المشاكل الاقتصادية الاجتماعية في العالم العربي تتطلب، أولاً وقبل كل شيء، حلولاً سياسية تتمتع بالمصداقية والاستدامة. وعليه، ما لم تجر إصلاحات سياسية ناجعة وأصلية – وليس تجميلية – ستكون زيادة تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية نتيجة حتمية، وما يتأتى معها، هو احتمال حدوث فلال سياسي ومدنية. وتوجه نصح للنظم العربية والأطراف الفاعلة الخارجية مثل الاتحاد الأوروبي بأن تحلل الواقع الذي تتزايد درجة يقينه إلى عوامل ملموسة فيما تضعه من سياسيات. وهناك دعوة لإعادة التفكير في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الإقليم، التي يشكل حجر الزاوية فيها وقف سياسات الاتحاد الأوروبي اللينة تجاه الدول التي لا تنفذ إصلاحاً سياسياً جاداً، رغم ما أثبتته من استعداد للتعاون في مكافحة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والأهداف الجغرافية الاستراتيجية الأوسع نطاقاً.

³ بنك تونس المركزي (2010)، التقرير السنوي 2009، (<http://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/documents/fiche11.pdf>)

⁴ وفقاً لمؤشرات الحكمة العالمية عام 2009، تونس متأخرة بشدة مقارنة بالمستويات الإقليمية في "التعبير والمساءلة"، ولا تزال ضمن نسبة 15% الأخيرة فيما بين الممتي دولة التي شملها المسح.

⁵ تحركت تونس إلى مراتب أدنى منذ المسح الذي أجري عام 1998.

⁶ ظهر نبذ لمشكلة الفساد والفوضى أيضاً في إحدى البرقيات التي نشرها موقع WikiLeaks أرسلت من السفارة الأمريكية في تونس عام 2009. وكما أثبتت الأحداث الأخيرة، كانت البرقية عامة ببواطن الأمور إذ حذرت من أن القمع، والفساد، وسوء إدارة الاقتصاد كانوا يمثلون "مخاطر متزايدة على استقرار النظام على المدى الطويل".

بالنسبة لتونس، في حين حققت التعبئة الكبرى والعفوية للتونسيين نجاحاً تاريخياً دقيقاً – نهاية حكم بن علي – لا يزال من غير الواضح ما إذا كان المستقبل القريب سيأتي بالإصلاحات السياسية الأصلية الضرورية لتحقيق الاستقرار أو ما إذا كانت حالة عدم الاستقرار المستمرة ستنتشر إلى دول أخرى في الإقليم. ففي إطار جهودها العاجلة لاحتواء أعمال الشغب العنيفة، من غير المعروف ما إذا كانت حكومة الوحدة، التي تتضمن للمرة الأولى أعضاء من المعارضة، ستوفي بوعودها للجمهور لعمل إصلاحات جذرية نحو إحلال الديمقراطية⁷. إن حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي هيمن على المشهد السياسي التونسي، فقد ثقة الجمهور، وترتفع الصيحات المناهية بحله⁸.

إلا أن قوى المعارضة لا تزال ضعيفة، وتفتقر إلى التنظيم الجيد، ومنقسمة، وتفتقر الدولة إلى الإطار القانوني اللازم لإيجاد مجتمع سياسي ومدني نابض بالحياة. وقد يتجاوز الجيش الذي حصر نفسه في احتواء الاضطراب الاجتماعي الحد المرسوم له ويدخل الساحة السياسية. ويتمثل التحدي الراهن حالياً في تنظيم منابر وحملات انتخابية تحظى بالمصداقية تعكس إرادة الشعب.

ولتشجيع هذا الانتقال الديمقراطي، لا بد للاتحاد الأوروبي أن يعمل بسرعة على إعلان دعمه "للانتقال الديمقراطي الأصيل"⁹ أثناء تركه لدعمه غير المشروط للنظام التونسي السابق، وأن يتشاور مع الأحزاب السياسية من كل من الحكومة الانتقالية وما وراءها للإعداد لإجراء الانتخابات المقبلة. يجب بذل كافة الجهود لضمان جعل هذه الانتخابات حرة ونزيهة، تنفيذاً للتغيرات الدستورية اللازمة لتحقيق ذلك، وذلك من بين جملة أمور أخرى. لن يتحقق حل إيجابي لهذه الأزمة إلا إذا اتبعت الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية الدروس المستفادة من حالات التحول الديمقراطي الناجح في دول أخرى.

⁷ جاء القرار الذي اتخذته حكومة الوحدة الوطنية بالاعتراف بكل الأحزاب السياسية المحظورة، وبمنح العفو لكل السجناء السياسيين خطوة أولى في هذا الاتجاه.

⁸ عجلت هذه الصيحات من حل هيئة المكتب السياسي للحزب بعد استقالة أعضائه الذين يشكلون جزءاً من حكومة الوحدة المؤقتة.

⁹ بيان مشترك صادر عن الممثلة الرفيعة للاتحاد الأوروبي، كاترين أشتون، والمفوض، شتيفان فيولي، بشأن الوضع في تونس، بروكسل، 17 كانون الثاني/يناير 2011، (http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/118873.pdf)